The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 9,N.4, P P. 1-25
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد 9، العدد4، 2017 ص ص 1-25

Following the fluctuation price of oil in finance general budget in saudi Arabia the period (2003-2014)

(*) أثر تذبذب الاسعار النفطيه في تمويل الموازنة العامة في السعودية للمدة (2003-2014)

(**) شيماء عبد الهادي الشريفي
(***) أ.د. خالد حسين المرزوك

Abstract

The impact of fluctuations in oil prices in the financing of the general budget for the period (2003-2014) and the extent of the link between them, as the Saudi economy, the budget is closely linked to prices of global crude oil, which confirms the existence of a direct correlation between where increasing public budget increased prices and reduced the signal decreases in order to adopt the budget of the country heavily on unilaterally source (oil) to get a large portion of overall revenues have reached a researcher to several conclusions, including that oil revenues are the foundation of the specified public expenditure, which was characterized by imbalances as a result of the focus on the running costs of more than investment expenditure, this reflects the consumer nature of both countries and that oil exports occupied the largest proportion of total exports Alsaudih. ovi light of these results has been reached for a number of recommendations, including the need to diversify sources of revenue (non-oil) and then by raising tax awareness among citizens, raising the efficiency of tax systems in the sample country as recommended by the researcher, the need providing appropriate investment environment to activate the role of investment expenditure in all areas of production, leading to the diversification of the productive base.

(*) بحث مستل .
(**)طالبة ماجستير / جامعة بابل - كلية الادارة والاقتصاد .
(***)جامعة بابل / كلية الادارة والاقتصاد .

المستخلص:-

ترتبط موازنة الاقتصاد السعودي ارتباطا وثيقا باسعار النفط الخام العالمية، وبالتالي تترك اثرا مباشرا في تمويل الموازنة العالمية، مما يؤكد على وجود علاقة طردية بينهما، حيث تزداد الموازنة العامة بزيادة الاسعار وتنخفض بانخفاضها، وذلك لاعتماد موازنة البلد بشكل كبير على مصدر احادي (النفط) للحصول على جزء كبير من الايرادات العامة. وقد توصلت الباحثة الى عدة استنتاجات منها أن الايرادات النفطية هي الاساس المحدد للنفقات العامة التي اتسمت بالاختلال نتيجة التركيز على النفقات الجارية اكثر من النفقات الاستثمارية، وهذا يعكس الطبيعة الاستهلاكية للبلد وان الصادرات النفطية احتلت النسبة الاكبر من اجمالي الصادرات السعودية، وفي ضوء تلك النتائج تم التوصل لعدد من التوصيات ومنها ضرورة تنويع مصادر الايرادات (غير النفطية) وذلك من خلال رفع الوعي الضريبي لدى المواطنين، ورفع كفاءة الانظمة الضريبية في بلد العينة، كما اوصت الباحثة الى ضرورة توفير بيئة استثمارية ملائمة لتفعيل دور النفقات الاستثمارية في كافة المجالات الانتاجية مما يؤدي الى تنويع القاعدة الانتاجية.

المقدمة:-

يعد النفط الخام من الموارد الريعية الناضبة، واهم مصدر من مصادر الطاقة في العالم، كونه سلعة استراتيجية لا تدانيها اية سلعة اخرى، فهي المصدر الاساس للطاقة العالمية لما تتميز به من الوفرة النسبية وسهولة النقل والتوزيع. كما يمكن لأسعارها ان تنعكس سلباً وايجاباً على اسعار باقي السلع في الاسواق الدولية نتيجة تأثر اسعار السلع المستوردة والمحلية بسعر النفط. هذا على المستوى العالمي. واما على المستوى المحلي فيعد النفط الخام المصدر الاساس للموارد النقدية التي تمول الجزء الاكبر من ايرادات الموازنة العامة. ولأهمية اعداد الموازنة العامة وما لها من دور مهم في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية في كافة بلدان العالم المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، باعتبارها من الادوات الرئيسة التي من خلالها تستطيع الدولة تنظيم اقتصادها، ولهذا فان اغلب الموازنات الحكومية تعاني من عدم الاستقرار نتيجة للتقلبات السعرية للنفط الخام، اذ ان ارتفاع هذه الاسعار (النفطية) يكون لصالح الدول المنتجة والمصدرة، ويكون الوضع معاكس في حالة انخفاض اسعار النفط الخام.

ان لتقلبات اسعار النفط الخام سواء كانت باتجاه تصاعدي او تنازلي بشكل حاد عواقب سلبية على كافة مجالات الحياة الاقتصادية

والاجتماعية والاستراتيجية للمستهلكين والمنتجين معاً، وهو ما يدعو الى ايجاد الية الحوار بين كل من المستهلكين والمنتجين لتحقيق الاعتدال في الاسعار وتسهيل الامدادات النفطية لتحقيق فائدة التنمية الاقتصادية لجميع الاطراف لتحقيق الازدهار الاقتصادي العالمي وتحقيق الرفاهية الانسانية.

اهمية البحث

تنطلق اهمية البحث في الوقوف على تذبذب الاسعار النفطية واثرهاعلى العديد من المتغيرات الاقتصادية ومنها تأثر الموازنة العامة للسعودية.

مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد السعودي من مشكلة ظهرت الى العيان بعد التقلبات التي طالت الاسعار النفطية وخاصة عند انخفاضها على اعتبار ان الموازنة العامة للدولة تعتمد بشكل اساس على قطاع النفط مما يجعل الاقتصاد السعودي وموازنته خاضعة للتغيرات التي تحصل في هذا القطاع نتيجة للتذبذبات الحاصلة في ايراداته الممولة للموازنة العامة بسبب تذبذب اسعاره، وضعف مرونة الجهاز الانتاجي فيه والذي يؤدي الى عدم استقرارية الموازنة العامة. فهل هذا يدل على معنوية العلاقة بين تذبذب الاسعار النفطية وايرادات الموازنة العامة ونفقاتها؟

اهداف البحث

تتمحور اهداف البحث في ما يأتي:

1- تحليل العلاقة بين كل من الايرادات العامة والنفقات العامة مع اسعار النفط الخام العالمية للاقتصاد السعودي خلال مدة البحث.

2- تحليل العلاقة بين كل من حصيلة الصادرات النفطية مع ارتفاع وانخفاض اسعار النفط الخام.

فرضية البحث

انطلق البحث من فرضية مفادها " ان توجد علاقة موجبة بين اسعار النفط الخام وبين ايرادات الموازنة العامة ونفقاتها العامة في السعودية خلال مدة البحث.

منهجية البحث

يعتمد البحث على استخدام الاسلوب التحليلي الذي استند على منهجين هما (المنهج الاستقرائي والاستنباطي) وذلك من خلال تطور البيانات عبر المراحل التاريخية، واستقراء الواقع الاقتصادي، وتحليل وتقويم

الظواهر الاقتصادية خلال مدة البحث ومتابعة تطورها واستنباط الاثار المترتبة عليها. فضلاً عن ذلك استخدام طريقة (Var) لقياس وتحليل العلاقة بين متغيرات البحث.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث

تناول البحث تحليل العلاقة بين اثر تذبذب الاسعار النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة للمدة (2003-2014) للاقتصاد السعودي.

هيكلية البحث

يقسم البحث الى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الاول اسعار النفط الخام والموازنة العامة- منطلقات نظرية. فيما تناول المبحث الثاني تطور الصادرات النفطية والموازنة العامة السعودية، وتناول المبحث الثالث قياس وتحليل اثر تذبذب اسعار النفطية في تمويل الموازنة العامةالسعودية.

المبحث الاول

(اسعار النفط الخام والموازنة العامة – منطلقات نظرية)

المطلب الاول: اسعار النفط الخام

اولاً: ماهية اسعار النفط الخام

تحتل سلعة النفط الخام اهمية كبيرة في الحياة الانسانية اليوم من جوانبها الاقتصادية والسياسية، كونها المصدر الرئيس للطاقة المحركة للاقتصاد العالمي من جهة، ومن جهة اخرى كمادة اولية للعديد من الصناعات الاستراتيجية.

يقصد بالسعر النفطي " قيمة السلعة النفطية معبراً عنها بوحدة نقدية في زمان ومكان معين ومعلوم" وان هذه العلاقة بين سعر السلعة وقيمتها ليست متعادلة او ثابتة وانما هي تمثل علاقة غير متكافئة وذلك بسبب ان السعر النفطي لفترات طويلة اقل من قيمة السلعة لتدخل العديد من العوامل الاساسية والثانوية والتي ترتبط بطبيعة السلعة النفطية وكيفية انتاجها واستغلالها والظروف المحيطة بها.[1]

ثانياً: أهم النظريات المفسرة لأسعار النفط الخام

1-نظرية هوتلنك (Hotlink Theory)

[1] - محمد احمد الدوري، مبادئ اقتصاد البترول، مطابع جامعة الموصل،1978, ص259.

في عام 1931 نشر الاقتصادي الامريكي هارولد هوتلنك مقالته تحت عنوان " اقتصاديات الموارد الناضبة " والتي اوضح فيها الامثلية الاقتصادية لاستخراج المورد الناضب حيث احتوت هذه المقالة على العديد من الحجج القوية للرد على توقعات بعض الاقتصاديين، التي ترى ان بإمكان شركة ما ان تستمر بالعمل الى ما لا نهاية، وانها سوف تنتج من مصادر متجددة او على اساس متجدد واعتقد هوتلنك ان هذا التوقع غير صحيح وان المبادئ الاساسية لسلوك تلك الشركة يجب تعديلها[2] وقد نصت نظريته على (ان سعر المورد الناضب يجب ان ينمو بمعدل مساوٍ لمعدل سعر الفائدة لانخفاض الاحتياطيات بمرور الزمن وبشكل ثابت مع افتراض سيادة ظروف المنافسة التامة وهذا ما يسمى " بقاعدة هوتلنك") وقد اوضح فيها ان المنتجين الرئيسيين للنفط الخام في العالم يسعون الى التعاون في رفع اسعار النفط الخام بطريقة تقترب من النموذج الاحتكاري. وذلك لاعتقادهم بان سعر المورد الناضب يعتمد على طبيعة السوق، وهذا يعني في سوق الاحتكار يكون السعر مرتفع نسبياً ويزداد تدريجياً بمعدل يفوق سعر الفائدة الحقيقي، على عكس سوق المنافسة التامة والتي يكون فيها السعر منخفضاً ويرتفع تدريجياً بمعدل سعر الفائدة الحقيقي تقريباً.[3]

2- نظرية ذروة هوبرت (Hubert peak theory)

في عام 1956 اكدت نظرية ذروة هوبرت ان معدل انتاج النفط يكون على شكل منحنى يشبه الجرس، وذلك لأنه يقوم على فكرة ان كمية النفط الخام في اي منطقة بالعالم تكون غير محددة بشكل دقيق، اي في بداية الاكتشاف يبدأ الانتاج بالتزايد التدريجي الى ان يصل ذروته وبعدها يبدأ بالتناقض وهو ما يطلق عليه منحنى التوزيع الطبيعي، وفي حقيقة الامر لا يوجد هناك من يتوقع نفاذ النفط الخام في زمن قريب، وقد تميزت نظرية هوبرت عن النظريات الاخرى من خلال اعطاءها الجدول المحدد للموارد غير المتجددة، فقد تنبأ هوبرت بان انتاج النفط في الولايات المتحدة الامريكية سيبلغ ذروته في عقد السبعينات ومن خلال بيانات الانتاج الامريكي للنفط الخام، نجد ان هذه النظرية قد نجحت فعلاً في هذا التوقع، اذ بلغ اقصى انتاج امريكي من النفط الخام عام 1980 عندما وصل الى (10.8) مليون برميل يومياً،

---

[2] - احمد حسين الهيتي، اقتصادات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 2000، ص347.

[3] - يحيى محمود حسن البو علي، سوق النفط العالمية وانعكاساتها على السياسة النفطية العراقية، اطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2010، ص ص9-10.

وبعدها بدأ بالانخفاض الى ان وصل الى (9.7) مليون برميل يومياً في عام 2000، لذلك تم استخدام هذه النظرية في محاولة للتنبؤ بالموارد الناضبة الاخرى كالغاز الطبيعي والفحم.[4]

3- نظرية نسبة الانتاج الى الاحتياطي النفطي

توضح هذه النظرية ان الكميات المستخرجة من النفط يجب ان تكون وفق نسبة معينة لا يمكن تجاوزها من نسبة الاحتياطي النفطي الموجود في المكامن النفطية الموجودة في بلد معين. وهذا يجنب البلد المنتج من الدخول بالمسار الحرج للاستخراج النفطي الذي يؤدي الى استنزاف الاحتياطي بشكل سريع، وفي نهاية السنة يتم تقسيم الاحتياطيات المتبقية من تلك السنة على انتاج السنة نفسها، والناتج يكون هو طول المدة الزمنية التي يمكن ان تستمر فيها الاحتياطيات النفطية. إلا ان هذه النظرية تم تجاوزها عام 2015 لأسباب عديدة منها انخفاض اسعار النفط العالمية والتي اثرت بشكل كبير على موازنات تلك الدول وبالأخص الدول الريعية التي تعتمد على الايرادات النفطية بشكل كبير والتي اضطرت الى زيادة الانتاج لزيادة ايراداتها.[5]

<u>ثالثاً</u>: تطور اسعار النفط الخام العالمية

مرت اسعار النفط الخام بعدد من المراحل التي ادت الى اضطرابها وعدم استقرارها عبر تاريخ النفط الذي يمتد لأكثر من 138 سنة، ففي الفترة 1948 وحتى نهاية الستينات تراوحت اسعار النفط الخام ما بين (2.5-3) دولار للبرميل، واستقرت على السعر النفطي الاخير حتى سنة 1970. وبعدها قررت الدول الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط الخام (اوبك) ان تزيد اسعار النفط العالمية لزيادة دخولها، حيث قامت بخفض الكميات المنتجة من النفط الخام، وظهرت بوادر الاختلال بين المعروض والمطلوب النفطي، وساعد هذا البلدان المصدرة للنفط برفع الاسعار النفطية، اذ ادت هذه التطورات الى ان يتحدد سعر النفط الخام من قبل منظمة (الاوبك) بدلاً من تحديدها من قبل الشركات النفطية الكبرى[6] .

---

[4] - جواد البكري، اثر بعض المتغيرات الكلية الخارجية على اسعار النفط العالمية للمدة (1995-2014) باستخدام طريقة الارتداد المتدرج، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد1، 2016، ص8.

[5] - المصدر نفسه، ص7.

[6] - نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، ط1، دار احياء للتراث العربي، بيروت، 2011, ص99.

ومنذ عام 1973 ارتفعت اسعار النفط الخام العالمية الى ما يقارب ثلاثة اضعاف حتى وصلت الى (9.35) دولار للبرميل بسبب الحرب العربية الاسرائيلية. وفي عام 1980 وصلت اسعار النفط الى (37.42) دولار للبرميل بسبب الحرب العراقية – الايرانية.[7] واستمرت الاسعار بالارتفاع حتى سنة 1994، ثم بدأت بالانخفاض سنة 1995 نتيجة الازمة الاقتصادية لدول اسيا حتى وصل سعر البرميل النفطي الى (12) دولار في سنة 1998.[8] واستمرت اسعار النفط بالاضطراب والتقلب الى يومنا هذا نتيجة خضوعها الى عدة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية ومناخية مما اثر على قوى العرض والطلب التي مر ذكرها سابقاً.

ويوضح الجدول التالي تطور اسعار النفط الخام العالمية للمدة (2001-2014)، اذ يتضح ان اسعار النفط الخام العالمية في تزايد مستمر ومعدل نمو متأرجح، ويعود سبب زيادة اسعار النفط الخام خلال هذه الفترة الى ارتفاع الطلب العالمي على النفط الخام بسبب الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته دول جنوب شرق اسيا وخروج دول الاتحاد السوفيتي السابق من ازمها، والتزام دول اوبك بحصتها وتخفيض الانتاج.[9] واما في سنة 2009 وصلت اسعار النفط الخام الى (61) دولار للبرميل، اي محققة انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بالسنوات السابقة، ويعزى سبب الانخفاض هذا الى الازمة المالية العالمية التي اثرت على جميع الاقتصادات العربية والعالمية، اذ بلغ معدل النمو خلال السنة (35.4-)، وفي سنة 2010 عاودت اسعار النفط الخام العالمية الارتفاع مجدداً حتى سنة 2012 اذ بلغت (77.4، 107.5، 109.5) دولار للبرميل وبمعدل نمو يقدّر بـــ(26.9%، 38.9%، 1.9%) على التوالي. وفي سنة 2013 شهدت الاسعار النفطية انخفاضاً متواضعاً اذ وصلت (105.9) دولار للبرميل وبمعدل نمو يقدّر بـــ(3.2-%) ويعود سبب الانخفاض الى عدة اسباب اهمها زيادة الامدادات النفطية من دول خارج منظمة اوبك وخاصة امريكا الشمالية، اذ بلغت امداداتها (1.2) مليون ب/ي، وتأثرها بعوامل جيوسياسية، وعدم استقرار بعض المناطق العربية علاوةً على ذلك تحقق زيادة في الاحتياطيات العالمية المؤكدة بما يقارب (0.9%).[10]

جدول (1)

---

[7] - جواد البكري، مصدر سابق، ص5.

[8] - يحيى حمود البو علي، مصدر سابق، ص57.

[9] - المصدر نفسه، ص57.

[10] - صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2014، ص95.

تطور اسعار النفط الخام العالمية للمدة (2001-2014) دولار/برميل

السنة	السعر الاسمي	معدل النمو %
2001	23.1	—
2002	24.3	5.2
2003	28.2	16
2004	36	27.7
2005	50.6	40.6
2006	61	20.6
2007	69.1	13.3
2008	94.4	36.6
2009	61	35.4-
2010	77.4	26.9
2011	107.5	38.9
2012	109.5	1.9
2013	105.9	3.2-
2014	96.2	9.2-

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2015، ص446.
*حُسبت من قبل الباحثة.

واما في سنة 2014 انخفضت اسعار النفط الخام بشكل واضح، اذ وصلت الى (96.2) دولار للبرميل وبمعدل نمو بلغ (9.2-%) ويعزى ذلك الانخفاض الى اسباب رئيسة اهمها زيادة جانب العرض نتيجة زيادة الانتاج الامريكي من النفط الصخري، وتحوّل في سياسة منظمة اوبك باستهداف سعر معين للحفاظ على حصتها في السوق، واما في جانب الطلب فقد تراجع الطلب العالمي على النفط الخام.[11]

المطلب الثاني: الموازنة العامة – منطلقات نظرية.

اولاً: ماهية الموازنة العامة

الموازنة العامة ضرورة لابد منها لكل دولة من دول العالم على اختلاف قوانينها وانظمتها السياسية، وشكل الحكومة الموجودة فيها، فبدون الموازنة العامة يصعب تسيير الوزارات والمؤسسات الحكومية سيراً منتظماً ولا تستطيع الدولة القيام بالوظائف الموكلة اليها، وتعرقل

[11] - البنك الدولي، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، انخفاض اسعار النفط الخام، العدد4، 2015، ص3.

ادارة الاقتصاد الوطني وتوجيهه نحو الاقتصاد المخطط له[12] فالموازنة تكون بمثابة المركز الذي تدور حوله جميع اعمال ونشاطات الدولة وماهي إلا انعكاس لنشاط الدولة الاقتصادي. ولقد تتابع هذا الدور بتطور الفكر المالي ثم تبعه التطور في دور الدولة واصبح تطوراً مماثلاً له في مفهوم الموازنة العامة للدولة، فبعد ان كان مفهوم الموازنة العامة يقتصر على مجموعة من القواعد الحسابية أصبح الآن يتعدى ذلك وصولاً الى ماهي عليه الآن، إذ اصبحت تمثل المصير السياسي والاقتصادي للدولة، هذا وان جميع الدول الحديثة تتفق على ان يسير نشاطها المالي وفقاً لبرنامج يكون محدداً بصوره دقيقة وواضحة يتضمن جميع نفقات الدولة وايراداتها المقدرة مسبقاً لسنة على العموم والتي تكون مفصلة في بيانات تكون مقترنة بصفة الاجبارية بواسطة السلطة التشريعية في اكثر الاحيان ويطلق على هذا البرنامج بالموازنة العامة للدولة[13].

ثانياً: مراجع نظرية للموازنة العامة

1- النظرية المالية التقليدية

تعمل هذه النظرية على مبدأ توازن الموازنة العامة للدولة، اي ان تغطي الايرادات العامة العادية كافة النفقات العامة وتحرّم اللجوء الى القروض العامة او الاصدار النقدي الجديد لأنها لا تأخذ بفكرة فائض الموازنة او عجز الموازنة أي يجب على الموازنة العامة ان تتعادل حسابياً بكافة ايراداتها ونفقاتها[14].

2- الموازنة في المالية الحديثة:

تعتبر هذه النظرية وليدة تطور النظرية الاقتصادية لأن الكميات المالية هي كميات اقتصادية ونظراً لعجز النظرية التقليدية وخاصة بعد حصول الازمات الاقتصادية منذ الثلاثينات وما بعدها وفشلها في تحقيق التوازن الاقتصادي التلقائي ظهرت هذه النظرية الكينزية التي تؤكد ضرورة تدخل الدولة[15] حيث اوضح الفكر الكينزي بان

---

[12] - محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة العامة، ط4، دار المسيرة، عمان، 2012، ص15.

[13] - محمد طاقة، وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المسيرة، عمان، 2007، ص165.

[14] - للمزيد يُنظر الى : - عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، مكتبة الجامعة، 2009، ص349.
- سعيد عبد العزيز عتمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، بيروت، 2008، ص569.

[15] - عادل العلي، مصدر سابق، ص350.

الاقتصاد لا يحقق التوازن دائماً عند مستوى التشغيل الكامل بل يتحقق في ادنى من ذلك المستوى اي عند وجود موارد اقتصادية غير مستغلة يمكن ان يتحقق التوازن ويجب على الدولة التدخل لإعادة التوازن، ففي حالة الكساد يجب على الدولة ان تتخلى عن مبدأ التوازن اي تتبع سياسة توسعية (زيادة النفقات وتقليل الضرائب) وزيادة الانفاق يكون من خلال الاصدار النقدي الجديد او القروض العامة او الاثنين معاً، وفي حالة الرواج يكون العكس تماماً، والمهم ان تكون الموازنة في حالة توازن اقتصادي[16].

ثالثاً: مفهوم الموازنة العامة

ظهرت عدة تعريفات للموازنة العامة للدولة، اختلفت بحسب التشريعات القانونية والسياسية السائدة في تلك الدولة، واختلف تعريف الموازنة العامة للدولة باختلاف العلوم منها المفهوم التقليدي للموازنة وهو " الموازنة تعني الجداول المتوازنة بين الجانبين والتي تتضمن كل من الايرادات والنفقات العامة خلال فترة مقبلة عادةً ما تكون سنة "[17]، فالموازنة العامة هي خطة مالية للحكومة تحتوي على ايرادات ونفقات مقترحة ولفترة محدودة عادةً ما تكون سنة.[18]

رابعاً: مراحل الموازنة العامة

وتسمى بدورية الموازنة العامة وهي تعبر عن المراحل المختلفة للموازنة العامة خلال تداولها بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بدءاً من مرحلة التحضير والاعداد وصولاً الى مرحلة الرقابة والمراجعة، فالموازنة تمثل عملية مستمرة ومتداخلة يتداخل فيها الماضي والحاضر والمستقبل. وأهم هذه المراحل:

1- **مرحلة الاعداد والتحضير:** تعتبر هذه المرحلة من المراحل الاولى من دورة الموازنة وتختلف من دولة الى اخرى لاختلاف النظم السياسية والتشريعية الدستورية والقانونية، وهذه المراحل تتلائم مع الدور الوظيفي الحديث للموازنة العامة كونها وسيلة التخطيط المستقبلي، وتتضمن عملية الاعداد والتحضير التنبؤ بالبرامج الحكومية المختلفة وما تنوي الوحدات الحكومية القيام به وما متوقع ان تحصل عليه من ايرادات بمختلف الوزارات والقطاعات الحكومية، واي فشل

---

[16] - خالد شحادة الخطيب، واحمد زهير شامية، اسس المالية العامة، ط4، دار وائل للنشر، 2012، ص287.

[17] - محمد طاقة، وهدى العزاوي، مصدر سابق، ص168.

-Hajela, public finance, New Delhi-India, Ane Bokspvt.ltd,4th

[18]-edition, 2010, p275.

في هذه العملية سوف ينجم عنه الكثير من الاثار السلبية سواء داخل النشاط الحكومي او داخل الاقتصاد القومي، لذلك تعتبر هذه المرحلة من المراحل المهمة وتحتاج الى الكثير من الامكانيات المالية والفنية والخبراء الاقتصاديين.[19]

2-**مرحلة اعتماد الموازنة:** وهي المرحلة الثانية من دورة الموازنة وفي هذه المرحلة يتم اعتماد الموازنة اي اقرارها واجازتها او الموافقة عليها من قبل السلطة المختصة، وتتولى اللجنة المالية فيها دراسة قانون الموازنة العامة وتوصي بالموافقة على موازنة الدولة للسنة المالية القادمة، ويتم التصويت على محتوياتها من ايرادات ونفقات، ويكون التصويت اما اجمالي او تفصيلي على النفقات. ففي حالة الاجمالي يكون التصويت (فصلاً فصلاً)، اذ بالإمكان الموافقة على مشروع وزارة ما ككل وفي هذه الحالة تعتبر وحدة واحدة ويمكن اجراء المناقلات بين بنودها حسب القانون للوزارة نفسها ولا يجوز المناقلة بينها وبين بقية الوزارات إلا بعد موافقة السلطة المختصة، اما في حالة التفصيلي فيكون التصويت (بنداً بنداً) ولا يجوز اجراء المناقلات بين بند وآخر إلا بعد موافقة السلطة المختصة ايضاً، إلا ان الاتجاه الحالي يميل الى التصويت فصلاً فصلاً لإعطاء السلطة التنفيذية المزيد من الحرية في التصرف في نقل الاعتمادات بين بنود الموازنة ولإعطاء الموازنة المرونة الكافية في التنفيذ.[20]

3- **مرحلة التنفيذ:** بعد مصادقة السلطة التشريعية على قانون الموازنة العامة واقراره تبدأ المرحلة الثالثة من دورة الموازنة وهي مرحلة التنفيذ حيث يتم تنفيذ الموازنة العامة من قبل السلطة التنفيذية، وهنا يكون دور بارز لوزارة المالية او الخزانة في توزيع الاموال على اوجه الانفاق تبعاً للموازنة المعتمدة، ويتم تحصيل الايرادات المقدرة وتتولى صرف الاعتمادات على اوجه الانفاق وفقاً لخطوات معينة.[21]

4- **مرحلة المراقبة والمراجعة:** وهي المرحلة الرابعة من دورة الموازنة العامة للدولة، وهي فترة المراقبة على تنفيذ الموازنة وتكون وسيلة فعالة لتتبع الاموال العامة انفاقاً وتحصيلاً والتأكد من ان الانفاق قد تم بموجب ما هو مخصص فعلاً بالشكل الذي تم تحديده من قبل السلطة التشريعية الممثلة للشعب باعتباره الممول الاصلي للموازنة العامة، وبالنسبة للإيرادات يتم التأكد من تحصيل كافة الايرادات كما

---

[19] - سعيد عبد العزيز عتمان، مصدر سابق، ص616.

[20] - محمد شاكر عصفور، مصدر سابق، ص ص106-107.

[21] - عاطف وليم اندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة،ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009، ص568.

جاءت في الموازنة العامة وازالة جميع العقبات التي تعترض عملية التحصيل.[22]

المبحث الثاني

(تطور الصادرات النفطية والموازنة العامة في السعودية)

المطلب الاول: تطور الصادرات النفطية السعودية

يتميز الاقتصاد السعودي شأنه شأن الدول العربية الريعية باعتماده الكبير على انتاج وتصدير النفط الخام، وتحتل صادرات المملكة العربية السعودية مركزاً متقدماً من حيث الصدارة في حجم صادرات الدول العربية تبعاً لما يتمتع به من الاحتياطيات النفطية الكبيرة لديها والانتاج النفطي الاعلى في العالم. والجدول التالي يوضح صادرات النفط السعودية خلال مدة البحث:

جدول (2)

تطور صادرات النفط السعودية للمدة (2003-2014) الف ب/ي

السنة	الصادرات النفطية
2003	6523
2004	6813
2005	7209
2006	7029
2007	6962
2008	7322
2009	6268
2010	6644
2011	7218
2012	7557
2013	7571
2014	7153

المصدر: 1- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2008، 2012، 2015)، ص ص332-375 و ص440.

2- OPEC, Annual Statistical Bulletin, Vienna, 2005, pp53-88.

[22] - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص133.

3- OPEC,Annual Statistical Bulletin, Vienna,2007,pp53-88.
4-عاطف سلمان، الثروة النفطية ودورها العربي، الدور الاقتصادي والسياسي للنفط العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيت النهضة-البصرة، 2009، ص56.
5- منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك)، التقرير الاحصائي السنوي، 2011، 2015، ص92.

من الجدول (2) يتبين لنا ان الصادرات النفطية السعودية اتخذت مساراً تصاعدياً باستثناء عامي (2007-2009)، ففي سنة 2003 بلغت الصادرات (6523) الف ب/ي وارتفعت الى (6813) الف ب/ي في سنة 2004 محققة زيادة عن السنة الماضية ويعود السبب الى زيادة الانتاج النفطي خلال تلك الفترة. واستمرت الزيادة في سنتي (2005، 2006) اذ بلغت (7209) و (7029) الف ب/ي على التوالي.

واما في سنة 2007 شهدت الصادرات النفطية انخفاضاً، اذ وصلت الى (6962) الف ب/ي ويعزى سبب الانخفاض الى عدة عوامل اهمها انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام والذي اثر بدوره على انخفاض اسعار النفط العالمية وانخفاض الانتاج النفطي السعودي خلال تلك المدة. وفي سنة 2008 عاودت الصادرات النفطية الارتفاع مجدداً اذ بلغت (7321) الف ب/ي. كما وشهدت الصادرات النفطية خلال سنة 2009 انخفاضاً حيث وصلت الى (6268) الف ب/ي بسبب الازمة العالمية (التي مر ذكرها سابقاً) والتي اثرت على جميع الاقتصادات العربية والعالمية والتي ادت الى انخفاض اسعار النفط الخام وانخفاض الانتاج النفطي بسبب انخفاض الطلب العالمي عليه آنذاك. واما في السنوات (2010، 2011، 2012، 2013) فقد حققت ارتفاعاً مستمراً، إذ بلغت (6644، 7218، 7556، 7571) الف ب/ي على التوالي، ويعود سبب الارتفاع المستمر في الصادرات لتعزيز استقرار السوق النفطي لارتفاع الطلب العالمي على النفط الخام وخاصة في دول اسيا ودول افريقيا ودول منطقة المحيط الهادي.[23] وازدياد الطلب العالمي على النفط الخام بنسبة تقدر بـــ(1.4%) في عام 2013.[24] واما في سنة 2014 فقد انخفضت الصادرات النفطية اذ بلغت (7153) الف ب/ي مقارنة بالسنوات الماضية ويعزى سبب الانخفاض الى تهاوي اسعار النفط الخام العالمية.[25]

المطلب الثاني: تطور الموازنة العامة في السعودية

[23] - مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، 2011، ص130.
[24] - المصدر نفسه، 2014، ص17.
[25] - وزارة الاقتصاد والتخطيط، تقرير الاقتصاد السعودي، 2014، ص60.

في سنة (1932-1931) م صدرت اول موازنة للمملكة العربية السعودية، وتبدأ من شعبان(1350هـ) وتنتهي نهاية شهر رجب (1351هـ). وقد تم نشرها في جريدة ام القرى وكانت هذه الموازنة تتضمن النفقات العامة فقط دون الايرادات العامة، وارقامها صغيرة جداً، اذ كانت تُعد بالقروش، والريال السعودي آنذاك يساوي عشرة قروش. وفي سنة (1367هـ) (1947 م) صدرت موازنة جديدة تحتوي على جدول يتضمن الايرادات والنفقات، وقدّرت بعملة الريال السعودي. والموازنة العامة في المملكة لا تصدر سنوياً، فقد تبقى احياناً بدون اصدار كما حدث في سنة (1374، 1376)هـ، اذ ان موازنة (1955)م تصدر وتم اعتماد موازنة (1374هـ). وبعد ذلك استمرت الموازنة العامة بالصدور باستثناء السنة المالية (1406، 1407)هـ، اذ لم تصدر موازنة عامة وتم اعتماد الموازنة السابقة لها.[26] وتبدأ الموازنة العامة في المملكة من اليوم العاشر من برج الجدي وتنتهي في اليوم التاسع من برج الجدي للعام التالي، وكانت قبل ذلك تبدأ بشهر شعبان من كل عام وتنتهي بنهاية شهر رجب من العام التالي.[27] والجدول التالي يوضح الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2014-2003).

اولاً: تحليل الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية

شهدت الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية وضعي العجز والفائض خلال مدة البحث، اذ تبين لنا من الجدول (3) ان كل من الايرادات العامة والنفقات العامة اتخذت مساراً تصاعدياً، ففي سنة 2003 بلغت الايرادات العامة (78133) مليون دولار مقابل نفقات عامة تقدر بـ(68533) مليون دولار، وفائض يقدر بـ(9600) مليون دولار. واما في سنة 2004 بلغت الايرادات العامة (104610) مليون دولار، والنفقات العامة (76052) مليون دولار محققة بذلك زيادة في مقدار الفائض اذ بلغ (28558) مليون دولار مقارنة بسنة 2003 ويعزى سبب الارتفاع الى زيادة الايرادات النفطية نتيجة لزيادة كل من الانتاج والصادرات النفطية للمملكة السعودية. واستمر الارتفاع حتى عام 2009، اذ بلغت الايرادات العامة (135687) مليون دولار والنفقات العامة (159048) مليون دولار متجاوزة مقدار الايرادات العامة محققة عجزاً مقداره(23361) مليون دولار، ويعود سبب العجز

جدول (3)

---

[26] - محمد شاكر عصفور، مصدر سابق، ص ص34-35 و ص39.

[27] - مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 44، ص297.

الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية للفترة (2003-2014)
(مليون دولار)

السنة	الايرادات العامة	النفقات العامة	الفائض/العجز
2003	78133	68533	9600
2004	104610	76052	28558
2005	159489	92392	67097
2006	179720	104885	74835
2007	171413	124332	47081
2008	293597	138684	154913
2009	135687	159048	23361-
2010	197763	174368	23395
2011	298077	220453	77624
2012	332638	232881	99757
2013	308362	260270	48092
2014	278497	295974	17477_

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة اعتماداً على المصادر الاتية:
1- مؤسسة النقد العربي السعودي، الادارة العامة للأبحاث الاقتصادية والاحصاء، التقرير السنوي، 48، 2012، ص244.
2- مؤسسة النقد العربي السعودي، الادارة العامة للأبحاث الاقتصادية والاحصاء، التقرير السنوي، 51، 2014، ص119.
*تم تحويل المبالغ من الدينار العراقي الى الدولار الامريكي من قبل الباحثة وحسب سعر الصرف الرسمي.

الى ان الاقتصاد السعودي تأثر بشكل عام في الازمة المالية. ثم عاودت كل من الايرادات العامة والنفقات العامة بالارتفاع خلال السنوات (2010، 2011، 2012) اذ بلغت الايرادات العامة (197763، 298077، 332638) مليون دولار والنفقات العامة (174368، 220453، 232881) مليون دولار على التوالي محققة بذلك فوائض مالية تقدر بـ(23395، 77624، 99757) مليون دولار على التوالي.

واما في سنة 2013 فقد انخفضت الايرادات العامة الى (308362) مليون دولار، اذ كانت نسبة الانخفاض اكثر من (8%) مقارنة بسنة 2012 [28] على الرغم من زيادة الانفاق الى (260270) مليون

[28] - مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، 45، ص126.

دولار، واستمر الفائض السنوي اذ بلغ (48092) مليون دولار. وفي سنة 2014 بلغت الايرادات العامة (278497) مليون دولار مقابل نفقات عامة تقدر بـــ(295974) مليون دولار محققة بذلك عجز يقدر بـــ(17477) مليون دولار، ويعزى سبب الانخفاض في الايرادات العامة الى ان المملكة لا تزال تعتمد على حد كبير على الايرادات النفطية مما يجعلها في وضع حساس تجاه التقلبات في اسعار النفط والطلب العالمي عليه.[29]

المبحث الثالث

(قياس وتحليل اثر تذبذب الاسعار النفطية في تمويل الموازنة العامة للسعودية)

إن فرضيات (Hypotheses) النظرية الاقتصادية توضح لنا العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتفسر سلوك بعض الظواهر الاقتصادية، والتي يمكن صياغتها على شكل نماذج قياسية (Econometric Models) لغرض اتخاذ القرار الاقتصادي السليم، الذي يحتاج بدوره الى دقة المعلومات لضمان دقة القرارات وبخلافه سيتحمل الاقتصاد القومي اثاراً اقتصادية واجتماعية وخيمة ولذلك لابد من التعرف على المتغيرات الاقتصادية الداخلة في النموذج القياسي، اضافة الى ذلك وضع اطار قياسي للتأثيرات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية لذلك يتم تقسيم المبحث الثالث الى مطلبين ،الاول يتضمن توصيف وصياغة النموذج القياسي، والثاني يتضمن تقدير واختبار النموذج القياسي.

المطلب الاول: توصيف وصياغة النموذج القياسي Specification of Econometrics

اولاً: توصيف النموذج القياسي

ان مرحلة توصيف النموذج من المراحل المهمة في بناء النموذج القياسي، نظراً لما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب ان يتضمنها النموذج، اذ يتم الاعتماد في هذه المرحلة على النظرية الاقتصادية من اجل تحويل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الى معادلات رياضية باستخدام الرموز لتحديد نوع واتجاه العلاقة بين تلك المتغيرات. وفي هذه المرحلة يتم تحديد متغيرات النموذج، وكما يأتي:

[29] - وزارة الاقتصاد والتخطيط، التقرير الاقتصاد السعودي، 2014، ص72.

$$TR = B0 + B1PR + B2EX \ldots\ldots\ldots(1)$$

$$GE = B0 + B1PR + B2EX \ldots\ldots\ldots(2)$$

والجداول التالية توضح المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي والرموز الخاصة بها:

جدول (4)

المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي المقدر الاول والرموز الخاصة بها

المتغير	اسم المتغير باللغة الانكليزية	الرمز باللغة الانكليزية	نوع المتغير
الايرادات العامة	Total Revenue	TR	تابع
الاسعار النفطية	Oil Prices	PR	مستقل
الصادرات النفطية	Oil Exports	EX	مستقل

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة.

جدول (5)

المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي المقدر الثاني والرموز الخاصة بها

المتغير	اسم المتغير باللغة الانكليزية	الرمز باللغة الانكليزية	نوع المتغير
النفقات الحكومية	Government Expenditures	GE	تابع
الاسعار النفطية	Oil Prices	PR	مستقل
الصادرات النفطية	Oil Exports	EX	مستقل

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة.

ثانياً: العلاقات بين متغيرات النموذج وفقاً للنظرية الاقتصادية

1- المتغيرات التابعة Dependent Variables

ويقصد بها المتغيرات الداخلية في النموذج القياسي وهي الايرادات العامة (TR) في المعادلة الاولى، والنفقات الحكومية (GE) في المعادلة الثانية.

2- المتغيرات المستقلة Independent Variables

ويقصد بها المتغيرات الخارجية التي تؤثر في المتغير التابع وهذه المتغيرات هي :

أ- اسعار النفط الخام : ورمزنا لها بالرمز (PR) وترتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع وحسب منطق النظرية الاقتصادية.

ب- الصادرات النفطية : ورمزنا لها بالرمز (EX) والتي ترتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع وحسب منطق النظرية الاقتصادية.

المطلب الثاني: تقدير واختبار النموذج القياسي

اولاً: تقدير واختبار النموذج القياسي للسعودية

في هذا المطلب سيتم اختبار مدى استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات موضوع البحث، وتقدير وتحليل أهم المتغيرات المؤثرة في المتغير التابع خلال مدة البحث، والجدول التالي يوضح لنا نتائج استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج القياسي في السعودية :

جدول (6)

نتائج استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج القياسي للمملكة العربية السعودية

المتغير	عند مستوى (0) I			الفرق الاول			
	القيمة الاحصائية	القيم الحرجة	النتيجة	القيمة الاحصائية	القيم الحرجة	النتيجة	مستوى المعنوية
TR	2.705930	4.297073 3.212696 2.747676	غير مستقرة	3.222127	4.297073 3.212696 2.747676	مستقرة	5%
GE	1.899667	4.200056 3.175352 2.728985	غير مستقرة	4.240904	4.297073 3.212696 2.747676	مستقرة	5%
PR	1.683404	4.200056 3.175352 2.728985	غير مستقرة	3.507961	4.297073 3.212696 2.747676	مستقرة	5%
Ex	2.425516	4.200056 3.175353 2.728985	غير مستقرة	3.257357	4.297073 3.212696 2.747676	مستقرة	5%

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج (E-views).

يلاحظ من الجدول (6) ان كل من الايرادات الكلية (TR) والنفقات الحكومية (GE) والاسعار النفطية (PR) والصادرات النفطية (EX) قد استقرت عند الفرق الاول وبمستوى معنوية (5%).

ثانياً: تقدير النموذج بطريقة متجهات الانحدار الذاتي للسعودية

1- النموذج الاول: اثر الصادرات والاسعار النفطية في الايرادات الكلية

TR = B0 + B1 PR + B2 EX

$TR_{(-1)} = 0.296449 + 0.000285\ PR + 0.014881\ EX$

T= (1.35616) (0.38670) (0.76088)

$R2 = 0.99$, $R^2 = 0.99$, $F = 239.5422$

التحليل الاقتصادي

يتضح لنا من المعادلة الخطية المقدرة اعلاه ان الايراد التلقائي بلغ (0.296449) اي ان الحكومة تحقق هذا المقدار من الايراد حتى وان اصبح سعر النفط او الكميات المصدرة منه مساوية للصفر، حيث يمكن للحكومة ان تحقق هذا المقدار من الايراد عن طريق الاقتراض او انتاج غير نفطي اخر لغرض تمويل نفقاتها الضرورية. كما وتشير المعادلة الى وجود علاقة طردية بين كل من الاسعار النفطية (PR) والصادرات النفطية (EX) مع الايرادات الكلية (TR) وهذا يعني عند زيادة الاسعار النفطية بوحدة واحدة (1دولار) وكذلك الصادرات النفطية (الف ب/ي) سيؤدي الى زيادة الايرادات الكلية بمقدار (0.00285) (0.014881) وحدة (مليون دولار) على التوالي.

التحليل الاحصائي (الاختبارات الاحصائية)

•عند مقارنة (t) المحتسبة للمعلمة المقدرة (الحد الثابت) والبالغة (1.35616) مع قيمة (t) الجدولية والبالغة (0.69) عند مستوى معنوية (25%) فان هذا يشير الى معنوية المعلمة المقدرة (الحد الثابت)، اما عند مقارنة (t) المحتسبة للمعلمة المقدرة (الاسعار النفطية) والبالغة (0.3867) مع قيمة (t) الجدولية والبالغة (0.69) عند مستوى معنوية (25%) فان هذا يشير الى عدم معنوية المعلمة المقدرة (الاسعار النفطية) لعدم تجاوز قيمتها القيمة الجدولية، واما عند مقارنة (t) المحتسبة للمعلمة المقدرة (الصادرات النفطية) والبالغة (0.76088) مع قيمة (t) الجدولية والبالغة (0.69) عند مستوى معنوية (25%) فان قيمة (t) تشير الى معنوية المعلمة المقدرة.

• واما معامل التحديد (R2) فقد بلغ (0.99) وهذا يعني ان (99%) من التغيرات الحاصلة في الايرادات يعود سببها الى التغيرات الحاصلة في كل من الاسعار النفطية والصادرات النفطية، وان النسبة المتبقية والبالغة (1%) تعود لعوامل اخرى لم تدخل ضمن النموذج المقدر (اي ضمن المتغيرات العشوائية). واما معامل التحديد المصحح (R2) فقد بلغ (0.99) وهذا ما يعزز القوة التفسيرية للنموذج.

• واما قيمة (F) المحتسبة فقد بلغت (239.5422) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.10) عند مستوى معنوية (2,10,0.05) وهذا يدل على معنوية النموذج المقدر ككل (اي القبول بالفرضية البديلة ورفض فرضية العدم).

2- النموذج الثاني: اثر الصادرات والاسعار النفطية في النفقات الكلية

GE = B0 + B1 PR + B2 EX

GE = 2.961013 + 11174.70 PR(-1) + 33.29242 EX

T =(2.28544) (2.99125) (0.92039)

R2 = 0.91 , R2 = 0.74 , F = 5.475975

التحليل الاقتصادي

نلاحظ من المعادلة الخطية المقدرة ان النفقات المستقلة قد بلغت (2.961013) مليون دولار، اي ان الحكومة تستطيع ان تنفق هذا المقدار من النفقات حتى وان اصبحت الاسعار النفطية والصادرات النفطية مساوية للصفر. كما وتشير المعادلة الى وجود علاقة طردية بين الاسعار النفطية (PR) لسنة سابقة مع النفقات الحكومية للسنة الحالية مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة، اي عند زيادة الاسعار النفطية بمقدار وحدة واحدة (1دولار) فانه يؤدي الى زيادة النفقات الحكومية بمقدار (11174.70) وحدة (مليون دولار). وكذلك الحال بالنسبة للصادرات النفطية (EX) اي وجود علاقة طردية بينها وبين النفقات الحكومية، فعند زيادة الصادرات النفطية بمقدار وحدة واحدة (الف ب/ي) فهذا يؤدي الى زيادة النفقات الحكومية بمقدار (33.29242) وحدة (مليون دولار).

- عند مقارنة (t) المحتسبة للمعلمة المقدرة (الحد الثابت) والبالغة (2.28544) مع قيمة (t) الجدولية والبالغة (1.78) عند مستوى معنوية (5%) فان هذا يشير الى معنوية المعلمة المقدرة (الحد الثابت) ، اما عند مقارنة (t) المحتسبة للمعلمة المقدرة (الاسعار النفطية) والبالغة (2.99125) مع قيمة (t) الجدولية والبالغة (2.68) عند مستوى معنوية (1%) فان هذا يشير الى معنوية المعلمة المقدرة (الاسعار النفطية)، واما عند مقارنة (t) المحتسبة للمعلمة المقدرة (الصادرات النفطية) والبالغة (0.92039) مع قيمة (t) الجدولية والبالغة (0.69) عند مستوى معنوية (25%) فان قيمة (t) تشير الى معنوية المعلمة المقدرة.

• اما معامل التحديد (R2) فقد بلغ (0.91) وهذا يعني ان نسبة (91%) من التغير الحاصل في النفقات الحكومية يعود سببها الى التغيرات الحاصلة في الاسعار النفطية والصادرات النفطية، وان النسبة المتبقية والبالغة (9%) تمثل تأثير متغيرات اخرى لم تدخل ضمن المعادلة (اي ضمن المتغيرات العشوائية). وفيما يتعلق بمعامل التحديد المصحح (R2) فقد بلغ (74%) وهذا يعزز القوة التفسيرية للنموذج.

• كما وبلغت قيمة (F) المحتسبة (5.475) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4.10) عند مستوى معنوية (5%) مما يدل على معنوية النموذج المقدر ككل (اي القبول بالفرضية البديلة ورفض فرضية العدم).

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1- حالة الموازنة العامة للسعودية كانت ولازالت تعتمد بشكل مباشر على الايرادات النفطية والتي تتأثر بعاملين اساسيين اولهما (خارجي) وهي اسعار النفط الخام العالمية، والاخر (داخلي) وهي كمية انتاج وتصدير النفط الخام والتي تؤثر بصورة مباشرة في تمويل الموازنة العامة للدولة، اذ تتراوح نسبة مساهمة الايرادات النفطية بين (78% - 92%) في الايرادات العامة في السعودية. كما ان اعتماد الدولة على النفط الخام كمصدر اساسي في تمويل الموازنة العامة للدولة ادى الى ان تكون الايرادات النفطية تمثل الجزء الاكبر من الايرادات الكلية وهذا بدوره ادى الى اختلال هيكل الايرادات العامة (الكلية) نتيجة تراجع اهمية الايرادات الاخرى ولاسيما الضريبية منها.
2- اعتماد النفقات العامة للسعودية بشكل شبه تام على حجم الايرادات النفطية، وهذا يعني ان النفقات العامة والايرادات العامة تتخذان مساراً واحداً وبنفس الاتجاه. وان اعتماد الموازنة العامة على ايرادات القطاع النفطي في تمويل اوجه الانفاق يعد من احد الاسباب الرئيسة لتهميش دور الايرادات الاخرى ولاسيما الضريبية منها.

3- من خلال اختبار (Var) يتضح لنا من معادلة الايرادات الكلية ان نسبة اعتماد الايرادات الكلية على الاسعار والصادرات النفطية وصلت الى (99%).
4- من خلال اختبار (Var) يتضح لنا من معادلة النفقات الحكومية ان نسبة اعتماد النفقات الحكومية على الاسعار والصادرات النفطية في السعودية قد وصلت الى (91%).
5- وجود علاقة معنوية موجبة بين المتغيرات الاقتصادية، اي بين كل من الايرادات الكلية (TR) والنفقات الحكومية (GE) واسعار النفط الخام (PR) علاوة على ذلك تباين تأثير اسعار النفط الخام في هيكل النفقات العامة والايرادات العامة في الموازنة العامة للسعودية وهذا يتفق مع نظرية البحث.

ثانياً: التوصيات

تقترح الباحثة جملة من التوصيات المهمة وهي:
1- ضرورة تنويع مصادر الايرادات العامة (غير النفطية) من خلال رفع الوعي الضريبي لدى المواطنين ورفع كفاءة الانظمة الضريبية، مع الاخذ بنظر الاعتبار مبدأ العدالة الاجتماعية عند فرض الضرائب.
2- ترشيد النفقات الحكومية وخاصة (الترفيهية والكمالية) وضرورة توفير بيئة استثمارية ملائمة لتفعيل دور النفقات الاستثمارية في المجالات الانتاجية والذي يؤدي بدوره الى تنويع القاعدة الانتاجية.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

أ- الكتب

1- خالد شحادة الخطيب، واحمد زهير شامية، اسس المالية العامة، ط4، دار وائل للنشر، 2012.
2- عاطف وليم اندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة،ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009.
3- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
4- عاطف سلمان، الثروة النفطية ودورها العربي، الدور الاقتصادي والسياسي للنفط العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيت النهضة-البصرة، 2009.

5- احمد حسين الهيتي، اقتصادات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 2000.
6- سعيد عبد العزيز عتمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، بيروت، 2008.
7- عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، مكتبة الجامعة، 2009.
8- محمد احمد الدوري، مبادئ اقتصاد البترول، مطابع جامعة الموصل،1978.
9- محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة العامة، ط4، دار المسيرة، عمان، 2012.
10- محمد طاقة، وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المسيرة، عمان، 2007.
11- نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، ط1، دار احياء للتراث العربي، بيروت، 2011.

ب- الرسائل والاطاريح

1- يحيى محمود حسن البو علي، سوق النفط العالمية وانعكاساتها على السياسة النفطية العراقية، اطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2010، ص ص9-10.

ج- التقارير والنشرات

1- جواد البكري، اثر بعض المتغيرات الكلية الخارجية على اسعار النفط العالمية للمدة (1995-2014) باستخدام طريقة الارتداد المتدرج، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد1، 2016.
2- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2015.
3- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2014.
4- البنك الدولي، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، انخفاض اسعار النفط الخام، العدد4، 2015.
5- منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك)، التقرير الاحصائي السنوي، 2011، 2015.
6- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات (2008، 2012، 2015).
7- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، 2011.
8- وزارة الاقتصاد والتخطيط، تقرير الاقتصاد السعودي، 2014.

9- البنك الدولي، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، انخفاض اسعار النفط الخام، العدد4، 2015.
10- مؤسسة النقد العربي السعودي، الادارة العامة للأبحاث الاقتصادية والاحصاء، التقرير السنوي، 48، 2012.
11- مؤسسة النقد العربي السعودي، الادارة العامة للأبحاث الاقتصادية والاحصاء، التقرير السنوي، 51، 2014.
12- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي، 45.
13- وزارة الاقتصاد والتخطيط، التقرير الاقتصاد السعودي، 2014.
14- البنك المركزي العراقي ، تقرير 2014.

ثانياً: المصادر الاجنبية

1- Hajela, public finance, New Delhi-India, Ane okspvt.ltd,4th edition 2010.

2- OPEC, Annual Statistical Bulletin, Vienna, 2005.

3- OPEC, Annual Statistical Bulletin, Vienna,2007.